المخاطب والمعطيات السياقية في كتاب سيبويه

The recipient and contextual information in Sibawayh work

Kelompok Sasaran dan Fakta Kontekstual Kitab Sibawaih

خالد بن عبد الكريم بسندي*

ملخص البحث:

اعتنى اللغويون المحدثون بالمنهج التداولي جل عنايتهم، وجسّدوا أبعاده لإيجاد القوانين الكلية التي تحكم الاستعمال، والكشف عن القدرات الإنسانية في تحقيق التواصل اللغوي، إضافة إلى ربط بنية اللغة بوظيفتها التواصلية ارتباطا يجعل البنية انعكاسا للوظيفة، كما حدّد المتوكل ذلك في النظرية الوظيفية؛ ذلك أنّ كلّ تركيب تترتب ألفاظه تبعا لوظيفة التواصل؛ وهذا يكون بضبط أركان الخطاب وفق معطيات سياقية معينة، وهو ما نجد بعض ملامحه في كتب التراث خاصة كتاب سيبويه الذي كثيرا ما يصر على المخاطب والمعطى السياقي لتحقيق الوظيفة اللغوية, فيلجأ إلى ربط اللغة بالأغراض والمقاصد المراد تأديتها في إطار التواصل اللغوي، فدلالة الكلام مبنية على معرفة المقاصد، مع تمثل المعرفة المشتركة بين طرفي الخطاب لتوضيح مدلول التركيب بالحذف والاتساع والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير. وعليه فإن هذا البحث سيتناول وفق المنهج الوصفي (المخاطَب والمعطيات السياقية في ضوء كتاب سيبويه) في قراءة تحليلية موازنة مع النظريات الغربية في هذا السياق.

الكلمات المفتاحية: المخاطب- الخطاب- سيبويه- النظم- التخاطب.

* أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية وآدابها- كلية الآداب، جامعة الملك سعود.

Abstract:
Modern linguists study pragmatic in order to find the rules that govern language use and to discover human ability to perform language communication. It also tries to establish the function of language through its structure as what Mutawakkil proposed in his functional theory. Language structure and words arrangement, according to him, are the result of the communication function they carry. This is done by observing the rules of discourse according to certain contextual information. This is what we claim to find in Sibawayh's book that emphasized on the role of the addressee and the contextual information to achieve the function of language. The meaning of utterance is derived from the knowledge of the intentions of utterance with a shared knowledge between the sender and receptor which will result in the selection of structure of utterances: omission or generalization, bringing forward, deferment, using the definite article or not to.

Keywords: Recipient- Discourse- Sibawayh- Text- Interaction.

Abstrak:
Ahli bahasa moden sangat mengambil berat tentang pragmatik dan mereka telah meluaskan demensinya bagi mewujudkan satu undang-undang menyeluruh yang mengawal penggunaannya dan menyingkap keupayaan manusia dalam menghasilkan komunikasi linguistik seterusnya menghubungkan struktur bahasa dengan fungsi komunikatif yang menghasilkan hubungan seperti mana al-Mutawakkil telah mendifinisikan perkara tersebut dalam teori fungsi perkataan. Hal ini demikian kerana setiap frasa yang tersusun daripada perkataan-perkataan adalah bergantung kepada objektif komunikasi. Ini terjadi dengan menetapkan asas ucapan menurut konteks yang tertentu dan ia adalah apa yang kita dapati ciri-cirinya dalam kita-kitab turath seperti Kitab Sibawayh yang menekankan kelompok sasaran dan pragmatik untuk mencapai objektif

penggunaan bahasa, lalu menghubungkan bahasa dengan objektif komunikasi linguistik. Maka isyarat ucapan adalah berdasarkan tujuan serta contoh yang dikongsi antara dua pihak untuk menjelaskan pengertian sesuatu frasa samada dengan pengguguran, perluasan, pendahuluan, pengakhiran, umum dan khas. Oleh itu, kajian ini menggunakan pendekatan deskriptif (kelompok sasaran dan data kontekstual berdasarkan buku Sibawayh) dalam menganalisis dan membandingkan teori-teori Barat.

Kata kunci: Kelompok Sasaran - Ucapan - Sibawayh - Penyusunan - Perbualan.

تقديم

غدا التخاطب علما قائما بذاته يقوم على وجود علاقة تربط المخاطِب بالمخاطَب لإيصال الرسالة اللغوية المبنية على ما يدرسه علم التخاطب وهو"المعنى بعد أن يصير قصدا فعليا تبعا للقرائن التي ينصبها المتكلم،[1] وهذا يتطلب من المخاطِب وعيا بأحوال المخاطَب والملابسات المحيطة بالموقف اللغوي، مما يُلزم الدراية بأبعاد الموقف الثقافية والاجتماعية بذات المخاطَب بناء على الكفاية التخاطبية التي يمتلكها كلٌّ من المخاطِب والمخاطَب، وهذا يوصل إلى القول "إن المعرفة اللغوية وحدها لا تكفي في فهم القولات اللغوية، وتأويلها، وأن المتلقي دائما في حاجة إلى الوقوف على ملابسات القولة، والأحوال التي قيلت فيها، لكي يبلغ مراد المتكلم من كلامه.[2]

ومن هنا نجد كثيرا من الجمل النحوية التي حكم عليها النحاة بالشذوذ يرجع فهمها إلى اعتبارات التخاطب، أي يحتاج فهمها إلى امتلاك طرفي التخاطب وخاصة المخاطَب الكفاية التخاطبية اللازمة التي بمقتضاها يُتَوصل إلى استنتاج أن الثوب في جملة (خرق الثوبُ المسمارَ) مثلا هو المخروق وليس الخارق، مع أن الضابط النحوي يشير إلى أن الثوب فاعل

لا مفعول.[٣] وكذلك جملة (تزوج هندا أو أختها) تظهر مدى قيمة حرف العطف (أو) وفائدته في توجيه الدلالة، ومدى إفادته الجمع أو عدمه أو التخيير أو غيره، وهذا متوقف على المعطى السياقي والبعد الخطابي الذي يرشح هذا أو ذاك، مع أن الجمع بين الأختين معا لا يجوز انطلاقا من السياقي الثقافي والاعتبار التخاطبي والملابسات المحيطة بالنص.

ونحوٌ من ذلك تُظْهِر الاعتبارات التخاطبية أن قولك (جئتك أكثر من مرة) فيه مقاييس القلة والكثرة التي ترتبط باعتبارات تخاطبية، فالمخاطب هو الذي يقدر الكثرة أو القلة في لفظة (أكثر) وفق المعطى السياقي المطروح. ولا يخضع التركيب إلى مسألة الخطأ المنهجي، مما يمنع الاعتراض عليها من الناحية اللغوية؛ لأنها مثار بحث من الناحية التخاطبية، وموضوع البحث فيها هو تأويلها وفقا للاستنتاجات المستنبطة من الأحوال والقرائن المحيطة.[٤] لذا فإن مقومات النظام اللغوي تنطلق من تبصر أطرافه، واستبطان مراميه للوصول إلى غايته التبليغية.

عناصر التخاطب:

تتعاور المدونات اللغوية في إيراد عناصر التخاطب أو عناصر الخطاب بين ثلاثة عناصر تمثل المثلث اللغوي (المخاطِب والمخاطَب والخطاب) أو أربعة عناصر بإضافة عنصر المساق وبين هذه وتلك تتفق المدونات اللغوية على طرفي الخطاب: المخاطِب والمخاطَب، فيما تتفاوت في إيراد المصطلحات التي ترتبط بهذا السياق فنجد تعددا لها وتداخلا يرتبط ربما بمنطلق الباحث اللغوي أو توجهه أو منهجه أو تخصصه، وفيما يأتي بيان لعناصر التخاطب:

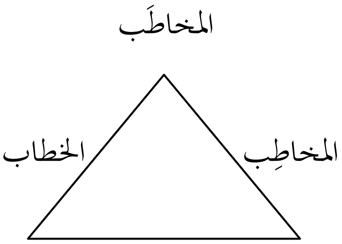

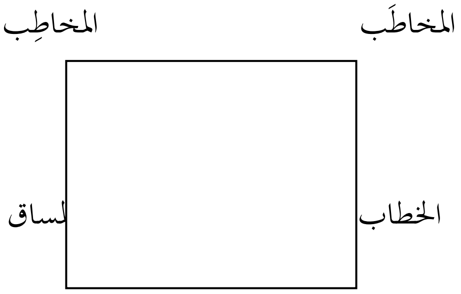

- **المخاطِب:**[٥]

وهنا نجد تعددا لهذا المصطلح فهناك مَن يستخدم مصطلح (المخاطِب) أو (المتكلم) أو (المرسِل) أو (المخْبِر) أو (الملقي)، وهذه المصطلحات وإن كان بينها تداخل فبينها فروق إلا أن المؤدى التي تنشده يشير إلى مَن يقدم المادة اللغوية المطروحة، منطوقة كانت أو مكتوبة أو مشاهدة: وهذا الذي يقدم المادة بصرف النظر عن ماهيته عليه دور كبير في إيصال الرسالة التخاطبية إلى المخاطَب بوضوح وجلاء بعد أن يراعي الملابسات المحيطة به وطبيعته ومستواه الفكري والسياق الثقافي والاجتماعي للخطاب، فيتبسط في موضع التبسط في اختيار مفرداته وتصويراته ولغته ووسائله، ويرتقي حيث الحاجة إلى ذلك، ولا يصل حد التبسط إلى الإسفاف والابتذال في اللغة وآليات الاختيار، ولا يرتقي فيطلب العسير من اللغة ويتقعر في اختياراته، وإنما يعطي المقام المقال المناسب، وفق كفايته اللغوية التي تمكنه من القيام برسالته الإبلاغية وإيصال الوظائف اللغوية للمخاطَب، فتبدو مهمته بوضوح في عملية الاختيار حيث ينتقي من اللغة الأمثلة، والتنوعات التي هي أعضاء في المناويل اللغوية المجردة، ويخضع اختياره عادة لمقاصده الإبلاغية.[٦] وهذا ما راعته النظرية النحوية العربية عند رسم حدودها وتأسيس قواعدها، وبيان أحكامها، وتحديد مكوناتها.

- **المخاطَب:**[٧]

وهو الطرف الآخر في الخطاب، ويرد في المدونات اللغوية كذلك بعدة مصطلحات فنجد (السامع) و(المرسل إليه) و(المستقبل) و(المخْبَر) و(المتلقي)، الذي يقوم عند تلقي الرسالة بتحليلها وتفكيك رموزها وفق ما يمتلكه من مخزون لغوي ومعجمي وأبعاد ثقافية واجتماعية تمكنه من اختبار مكوناتها، فيربط بين المكونات والرموز و الإشارات، ويبدأ يفسر ويؤول ويستنتج على محمل إيجابية الخطاب، وهي تتوقف في الحقيقة على مدى العلاقة التي تربط طرفي الخطاب: فإن كان فيها ود تحصل إيجابية التحليل والتأويل والتفسير وإلا تبدأ التأويلات

السلبية والتنبؤات الخاطئة على مستوى الخطاب العادي، وعلى مستوى الخطاب اللغوي تبدأ التفسيرات من واقع الدرس اللغوي وضمن الاتجاهات السائدة فيه، وهي في حقيقتها استجابات آنية مرتبطة بالموقف ذاته الذي يلقى فيه الخطاب. ويمكن تفسير قدرة المتلقي على فهم التعبيرات اللغوية الناقصة في ظل نظرية الحشو، والحشو (redundancy) هو كمية من المعلومات المبلغة، زائدة عن الحد الأدنى المطلوب. ويبدو أن نظرية الحشو هذه هي السبب في وقوع بعض الاختصارات نحو (أيش) أصلها أي شيء هذا؟ فهي الركيزة التي يعتمد عليها من يريد الاختصار قبل أن يشيع هذا الاختصار (و)حال المخاطَب قد تسم الكلام بطابع الإيجاز والتلميح، كأن يكون المخاطب لبيبا، أو الإطناب كأن يكون المخاطب غبيا.[٨] مع أن تعميم الحكم ليس صحيحا فكم من خطاب ألقي مطولا وفيه إطناب وكان المخاطب فيه لبيبا ومثاله الخطاب القرآني، والخطاب الشعري، ووما نلمسه في خطاب كثير من النصوص النثرية، لكن مع هذا فإن للمخاطَب دورا واضحا في جعل المخاطِب يختار له الخطاب المناسب، ويستخدم الأدوات وعناصر التوكيد والألفاظ التي تناسب حاله. فيختصر ويطنب ويحذف ويذكر ويقدم ويؤخر كل ذلك مراعاة لحال المخاطَب، وتبليغا للرسالة.

- **الخطاب:**[٩]

ويرد بمصطلحات متعددة وفق منهج الباحثين الذين يتناولونه، فتارة نجد مصطلح (النص) وأخرى (الرسالة)، وثالثة (الكلام) ورابعة (الاتصال)، ومن البدهي أن يكون بينها فروق تظهر للمتخصص الحاذق. فتعريف مَن يعرف هذه المصطلحات يُظْهِر هذا التداخل فعند تعريف (الخطاب) نجد لفظ (النص) وعند تعريف (النص) نجد (الكلام) وهكذا، فمحمد يونس مثلا يعرف الخطاب بأنه "النص اللغوي بعد استعماله، وهو وسيلة المتخاطبين في توصيل الغرض الإبلاغي من المخاطِب إلى المخاطَب، ويتسم بأنه كتلة بنيوية واحدة متماسكة الأجزاء، وأية محاولة لفصل أجزائه بعضها عن بعض تؤدي إلى تغييره وإعادة

بنائه"،[١٠] فها هو يعرف الخطاب بدلالة النص. وآخر يعرف النص بدلالة الكلام.[١١] ومهما يكن من أمر فإن الذي يهمنا هنا أنه هو الذي يجري بين طرفين سواء أكان نصا أو كلاما أو خطابا أو رسالة من غير خوض في تداخل المصطلحات وتعددها. ويرتبط بعضه ببعض ارتباطا عضويا، كما يرتبط بالواقع الخارجي من حيث المطابقة وعدمها، إضافة إلى مرعاة حال المتخاطبين.

- **المساق:**

وهو استخدام اللغة في إطار زماني ومكاني معينين، مع مراعة الملابسات المحيطة بالنص والقرائن التي تحدد معنى دون آخر، وتوجه الدلالة. والمساق يقوم على أبعاد رسمها يونس،[١٢] في نقاط ثلاث: السياق الثقافي وملابسات الموقف ومساعدات الكلام وهو ما سنجد ملامحه في النظام اللغوي في كتاب سيبويه الذي عكف فيه على استقراء النص وتوجيه المعنى وفق المعطيات السياقية.

النظام اللغوي والمخاطَب عند سيبويه:

إن النظام اللغوي ما كان إلا ليفيد ويبلغ أغراض المخاطِب ومقاصده إلى المخاطَب، فنجد العلماء العرب في رسمهم معالم هذا النظام بدءا من سيبويه بنوا النحو على مبدأ التخفيف والفرق، وهو مبدأ الاقتصاد اللغوي، الذي عرفه اللغويون المعاصرون؛ أي أن الهدف الذي يوده المتكلم هو أن يبلغ أكبر عدد ممكن من الفوائد في وقت قصير وبمجهود قليل. فهناك مبدآن أساسيان يبني عليهما الاستعمال اللغوي هما:

الاقتصاد: الذي يحتاج إليه المتكلم من حيث المجهود العضلي والذاكري عند إحداثه للخطاب في حالة الاستئناس.

والبيان: الذي يحتاج إليه المخاطب، ويؤثر هذان المبدآن في بنية اللغة بحسب مقتضيات أحوال الاستعمال.[١٣]

وهو ما عالج به سيبويه،[١٤] فكر التخاطب في الاستعمال اللغوي، خاصة عند حديثه عن الكلام وغايته الإبلاغية، فبنى معظم مباحث الكتاب عليه، رابطا إياه بعلم المخاطَب، ويظهر ذلك جليا في قوله: "ومثل ذلك أن ترى رجلاً يريد أن يوقع فعلاً، أو رأيته في حال رجل قد أوقع فعلاً، أو أخبرت عنه بفعل، فتقول: زيداً. تريد: اضرب زيداً، أو أتضرب زيداً"، فها هو ذا يستلفت الانتباه إلى ضوابط تحكم الاستعمال اللغوي، وترسم معالم الظاهرة النحوية، تتجلى فيما يأتي:

- رؤيةُ المخاطَب يريد أن يوقع فعلا.
- رؤيةُ المخاطَب أوقع فعلا، أو تَمَثُّله أوقع فعلا، أو مشاهدتُه أوقع فعلا.
- الإخبارُ عنه بفعل.

ففي هذه المعطيات الثلاثة يقوم المخاطِب بالتبليغ وقد اعتمد على تمثل المخاطَب للرسالة الملقاة بحذف ما هو مفهوم عنده منها. وهذا يمثل جوهر النحو الحقيقي الذي لم يقم على مجرد النظرة الشكلية للتركيب اللغوي بقدر تمثله لأبعاده التخاطبية؛ ولهذا نجد أن اللبس الذي وقع فيه بعض النحاة كان نتيجة إغفالهم حقيقة الدراسات النحوية القديمة التي أكدت الأبعاد التداولية، وراعت وظيفة النحو، وغايته كمستوى من مستويات اللغة، وما كان ذلك"إلا لأنهم تناسوا حقيقة (البلاغ" اللغوي).[١٥]

وهذا التقدير للمحذوف مبني على جملة من المعطيات السياقية فهمها سيبويه وتركها للمخاطَب وفق توجيه الخطاب وحال المخاطِب. فحال رؤية الرجل يريد أن يوقع فعلا يبنى عليه تقدير محذوف يختلف عن حال رجل قد أوقع أو أخبر، وهنا فيه أيضا مراعاة لملابسات الموقف: حال المخاطِب: هل هو في الحدث فيذكِّره؟ هل قام بالحدث فيخبره؟ هل يريد أن

يقوم بالحدث فيحذِّره؟ هل هو مستفهم أو مقرر؟ هل هو مستهجن أو غاضب؟ وما هو المناسب للمخاطَب لإلقاء الرسالة التبليغية؟ وهو ما قامت عليه النظرية النحوية.

وكذلك نجد أن سيبويه عند رسم ملامح النظرية النحوية، ووضعِ قواعدها قد راعى حال المخاطب، وتمثل مبدأ الفهم والإفهام، ومراعاة مقتضى الحال، وعدم الإلباس،[١٦] فكان في معظم المباحث التي تناولها في مدونته النحوية يولي المخاطَب جل عنايته،و ذلك في مواضع كثيرة، منها:باب التعريف والتنكير، باب التحذير والإغراء باب الابتداء، منها قوله: "فعلى المتكلم أن يراعي ذلك في كلامه، فيبدأ كلامه بما هو معروف عند المخاطب، ثم يخبر عنه بما يريد توصيله إليه"،[١٧] فلا يجوز أن يبدأ المتكلم حديثه بمنكور لدى مخاطبه؛ لأن ذلك سيؤدي إلى اللبس وعدم الإفهام، ويقول في موضع آخر"ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة فكرهوا أن يقربوا باب لبس".[١٨]

وقوله: "إذا قلت عبد الله منطلق، تبتدئ بالأعرف، ثم تذكر الخبر، وذلك قولك: كان زيد حليما، وكان حليما زيد، لا عليك أقدمت أم أخرت، إلا أنه على ما وصفت لك في قولك: ضرب زيدا عبدُ الله. فإذا قلت: كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك، فإنما ينتظر الخبر".[١٩]

وهذا يبين لنا معرفة سيبويه "العميقة بخصائص الكلام عند العرب في مختلف أحواله ومقاماته؛ فمن ذلك الابتداء بما هو معروف، وبناء عليه يأتي ذكر الخبر وإعلام المخاطب، مثل ما يعلم به المتكلم، وعدم استقامة إخبار المخاطب عن المنكور، لأن ذلك لا ينزله منزلة المتكلم في المعرفة، وبالتالي لا تتم الفائدة ويستحيل التبليغ".[٢٠]

فنجد ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرفٍ وذلك قولك: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ، والمرء مقتول بما قتل به إن خنجراً فخنجرٌ وإن سيفاً فسيفٌ. ونجد قوله: أن ترى الرجل أن تخبر عنه أنه قد أتى أمراً قد فعله فتقول: أكل هذا بخلاً، أي أتفعل كل هذا بخلاً. وإن شئت رفعته فلم تحمله على الفعل، ولكنك تجعله مبتدأ.

وإنما أضمرت الفعل ها هنا وأنت مخاطب لأن المخاطب المخبر لست تجعل له فعلاً آخر يعمل في المخبر عنه. وأنت في الأمر للغائب قد جعلت له فعلاً آخر يعمل، كأنك قلت: قل له ليضرب زيداً، أو قل له: اضرب زيداً، أو مره أن يضرب زيداً، فضعف عندهم مع ما يدخل من اللبس في أمر واحدٍ أن يضمر فيه فعلان لشيئين. وقول سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: (حتَّى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها) أين جوابها؟ وعن قوله جل وعلا: (ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب)، (ولو يرى إذ وقفوا على النَّار) فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأيِّ شيء وضع هذا الكلام".[٢١] "فبدهي أن القرآن الكريم قد تنزل على العرب بلغتهم، مساوقا لأساليبهم، ومن هنا جاء تعليل الخليل الذي نقله سيبويه، وهو علم المخاطب ودلالة السياق على ذلك الحذف. ولأمر ما اكتفى الخليل وتلميذه بهذه العلة، لأن في تحديدها تجافيا عن روح التحليل البلاغي، وقد يكون فيه بعد عن المعنى المراد من تلك المحذوفات في التنزيل العزيز، ذلك لأن هذا الحذف يضفي على المعاني ظلالا خفيفة يذهب بها عقل المستمع ووجدانه كل مذهب، وينفرج عن معان شتى يتحملها اللفظ بالتفسير أو التأويل بحسب مقتضى الحال وطبيعة المتلقين كل بحسب معتقده وغاياته".[٢٢]

فالحذف في هذه الأقوال متروك لفهم المخاطَب، ومدى كفايته في تقدير المحذوف الذي يمثل واقعا حيا قام به المخاطَب عملا متمثلا. وقد كان سيبويه في تناوله المحذوفات سباقا إلى معرفة أغراض الحذف البلاغية، فقد دل على أن المتكلم يلجأ إليه تارة للتخفيف، وتارة للإيجاز والاختصار، وتارة للاكتفاء بعلم المخاطب، وتارة أخرى للاتساع، مع نصه على وجوب توفر الدلائل الحالية أوالمقالية له حتى يؤدي دوره البلاغي في الفهم والإفهام.[٢٣] و"علم المخاطَب بهذه الخصائص يسهل عليه فهم الكلام الموجه إليه من المتكلم، ثم إنه مرتبط بأحوال التخاطب: مثل: حالات الإغراء والتحذير والتعجب وغيرها؛ أي أن الخطاب يحدث في مكان وزمان معينين كحدث إعلامي تبليغي بحسب ما تقتضيه أنشطة الحياة

اليومية. ويتأسس الخطاب – عند سيبويه – على عنصرين اثنين متلازمين: المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا".[٢٤]

ولذا نجد سيبويه يلح على فكرة التخاطب والمعنى والمقصد، ويقف مباشرة على مصطلح المخاطب عند حديثه عن العناصر المكونة للجملة وهي فكرة الإسناد، ومن هنا اهتم سيبويه في الكتاب بالتراكيب ومباني الألفاظ، واختلافها باختلاف معانيها، فهو لا يقتصر على النحو الشكلي الذي يهتم بأواخر الكلمات إعرابا وبناء، وإنما أراد بالنحو انتحاء سبيل العرب في بنية ألفاظها وأساليبها، وما يستتبعه المقام ومقتضى الحال من تقديم وتأخير، أو ذكر وحذف أو فصل ووصل، أو قصر وإطلاق، أو تعريف وتنكير. وإن كان قد اهتم بالإعراب وتعليلاته فإن اهتمامه به جاء فطريا ميسورا لتعليل مباحثه النحوية وتفسيرها، ولم يصل إلى تلك الدرجة من التعقيد والشكلية التي عُهدت في كتب المتأخرين.

ولذا نرى سيبويه في تحليله اللغوي لبعض الجمل يقبلها أو يرفضها أو يحكم عليها احتكاما للمقام أو الحال أو السياق، فـ"تلقانا في الكتاب أمثلة كثيرة من الجمع بين التفسير اللغوي وملاحظة السياق، وذلك حيث نرى سيبويه يقف إلى تراكيب مخصوصة فيردّها إلى أنماط لغوية مقرّرة، ويقدر ما يكون عَرَض لها من الوجهة اللغوية الخالصة من حذف أو غيره، وفق نظرية العامل، ولكنه لا يقف عند ذلك، بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب ، وحال المتكلم ، وموضوع الكلام ... وقد هداه هذا الاتساع إلى استكناه البنية الجوانية للتركيب النحوي".[٢٥] ومن هنا نجد سيبويه يؤكد معياري الحسن والقبح في التركيب اللغوي، ويعطيه بعدا قيميا، ويعلي من شأن التلاؤم بين أجزائه؛ لتحقيق مبدأ الإفهام وإيصال الرسالة التبليغية.

التأليف والنظم ومراد المتكلم وفهم المخاطَب:

أشار سيبويه إلى مصطلح التأليف وهو ما تناقله العلماء من بعده بألفاظ أخرى كالنظم والتركيب، وما أشار إليه حسان بالسبك والملاءمة، ورأى أن الوظائف التي تؤديها القرائن اللفظية هي السبك (Cohe-sion)، والوظائف التي تؤديها القرائن المعنوية هي الملائمة (Coherence)، وإذا اضطرب السبك (التركيب اللغوي) لم يكن له كفاءة إعلامية، ولهذا فرّق بين جملة (جاء الجندي على أهبة الاستعداد) والجملة ذاتها بعد انفراط عقد سبكها (على جاء أهبة الجندي الاستعداد)، لأن النظام النحوي يتمثل في عدد من القرائن الدالة على معاني النحو. فالجملة الثانية خلت من السبك، لأنها خالفت النظام النحوي من سياق النص أو من سياق الموقف ،فإذا لم تقم هذه القرينة لم تكن هناك كفاءة إعلامية.[٢٦] وهذا الذي ذكره حسان تحت عنوان السبك والكفاءة الإعلامية ما تناوله سيبويه ومن تبعه من النحويين عند حديثهم عن قوانين العربية وما انحرف عن أقيستها ونعتوه بالقبح وهو لا يغتفر، وما نعتوه بالمحال؛ لأن أوله يناقض آخره، وما نعتوه بالكذب.[٢٧] لذا وصف حسان الجملة بعد انفراط سبكها بأنها لا يكون لها كفاءة إعلامية، فمثلا وصف قول الشاعر:[٢٨]

فقد والشك بيَّن لي عناء   بوشك فراقهم صُرد يصيح

بأنه رديء الاعتراض؛ لأن الشاعر فصل فيه بين متلازمين بينهما قوة اتصال، نحو: (قد) والفعل (بيَّن) وبين الفعل وفاعله (صرد)، وفصل بين المبتدأ (الشك) والخبر (عناء)، وقبيح.[٢٩] ولا يغتفر لخروجه عن قوانين العربية، وانحرافه عن أقيستها. وهو كذلك عند ابن الأثير[٣٠] الذي بين أنّ الشاعر هنا أتم التقسيم فيما أفاد وفيما لا يفيد، وهذا من رديء الاعتراض. فالحكم على هذا البيت بأنه قبيح والاعتراض فيه رديء لا يغتفر انطلاقا من فكرة التلازم المفترض وجودها بين الكلمات والأبواب النحوية، نحو علاقة التلازم بين المبتدأ والخبر والفعل والفاعل و(قد) والفعل، وبما أن البيت قد أغفل هذا فقد خرج عن قوانين العربية وانحرف عن أقيستها. وهذه الفكرة وقف عندها سيبويه طويلا في كتابه خاصة عندما

تحدث عن معنى النظم وائتلاف الكلام وما يؤدي إلى صحته وفساده وحسنه وقبحه في مواضع متفرقة من كتابه، قال: تحت عنوان (هذه باب الاستقامة من الكلام والإحالة): "فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمسِ وسآتيك غدا، وأما المحال، فأن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدا، وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه. وأما المستقيم القبيح فان تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيدا يأتيك، وأشباه هذا.وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس".[٣١] فسيبويه يجعل مدار الكلام على تأليف العبارة وما فيها من حسن أو قبح، ووضع الألفاظ في غير موضعها دليل على قبح النظم وفساده. فقوله: قد زيدا رأيت وكي زيدا يأتيك يدل على أن الكلام قبيح والنظم فاسد، وإن لم نعرف أن ذلك الفساد في النظم مرجعه إلى عدم جواز دخول (قد وكي) على الأسماء فإن ذلك نحسه بأذواقنا ونستشعره بنفوسنا. وقوله: (أتيتك غدا) و(سآتيك أمس)، يمكن إعرابهما لو نظرنا إلى الناحية الشكلية المنصبة على العلامة الإعرابية فقط، وهذا يدل على أن النحويين القدماء لم يكن همهم الإعراب فقط بل نظروا إلى الجانب المعنوي ،وأطلقوا عليه لفظة(محال) لأن أوله يناقض آخره من ناحية المعنى. وكذلك نظروا إلى وجوب التلازم بين (قد) والفعل أو (كي) والفعل دون فاصل لأنهما حرفان مختصان بالدخول على الأفعال ولذا نعتوا مثل هذا التركيب بأنه قبيح مع أنه مستقيم بعيد عن التناقض، فالكلام المستقيم المقبول عندهم أن توضع اللفظة الموضع المحدد لها في عرف اللغة وقوانين النحو، وانتفى عنها التناقض والكذب. وكان اهتمامه بنظم الكلام وتنسيق العبارات واضحا أيضا عند حديثه عن حروف العطف وأهيتها في نظم الكلام، وأثرها في صحة النظم وفساده، وتقديم المسؤول عنه بعد أداة الاستفهام، وإخباره النكرة عن النكرة، وهكذا فقد تحدث سيبويه عن مفهوم النظم مراعيا فيه أحوال النحو، فهو يرى لكل استعمال معناه وتغيير الاستعمال لا بد أن ينشأ عن تغيير

المعنى، وهو لا يبعد في ذلك عن معنى النظم وإن لم يسمه باسمه،[٣٢] وكل هذا مرجعة معرفة المخاطَب بنظام اللغة وأقيستها وضوابطها واستخداماتها.

المخاطِب (المتكلم) والمعطيات السياقية:

ومن جهة أخرى نجد سيبويه قد اعتنى عناية واضحة بمقصد المتكلم، وماذا يريد عندما يستخدم اللغة، ومن الأمثلة التي توقف عندها سيبويه قولهم : (سرت حتّى أدخلها) في هذا المثال اهتم سيبويه اهتماما واضحا بمراد المتكلم ومقصده، وكيف أثّر توجهه ومراده على المعنى والإعراب وذلك عن طريق تقليب التراكيب والتدقيق في المقاصد، والتوجهات، نحو قوله: "سرتُ حتّى أدخلُها، وقد سرتُ حتّى أدخلُها سواء، وكذلك إنّي سرتُ حتّى أدخلُها، فيما زعم الخليل. فإن جعلت الدخول في كلّ ذا غاية نصبت. وتقول: رأيت عبد الله سار حتّى يدخلُها، وأُرَى زيداً سار حتى يدخلُها، ومن زعم أن النصب يكون في ذا لأن المتكلم غير متيقن فإنه يدخل عليه سار زيد حتى يدخلها... وتقول: ما سرت حتى أدخلُها، وحتى أدخلَها، إنْ جعلت الدخول غاية. وكذلك ما سرت إلا قليلا حتى أدخلُها إن شئت رفعت، وإن شئت نصبت... وتقول: قلّما سرت حتى أدخلَها إذا عنيتَ غير سير، وكذلك أقلّ ما سرت حتى أدخلَها من قبل أنّ قلّما نفيٌ لقوله كثر ما"،[٣٣] فنرى أنه بدأ يفحص التراكيب تدريجيا من حيث مستوى البساطة والتركيب، مبينا في كل مثال مقصد المتكلم وتوجهه وأثر هذا التوجه على المعنى والإعراب، فالوظيفة الرئيسة لحركات الإعراب هي تحديد المعنى الوظيفي للكلمات داخل السياق، تبعا لأغراض المتكلمين ومقتضى الحال، بمعنى أن لكل حركة إعرابية معنى وظيفيا نحويا تدل عليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها، فإن العلم بمواقع هذه العلامات . وحده . ليس كفيلا بتحقُّق البيان للتراكيب، وإنما يضاف إليه معرفة بخواص التراكيب، وتصريفها حسب المعاني والأغراض، فمثلا نجد لإثبات التنوين في اسم الفاعل معنى مختلفا عن تركه، فيقول: "فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يَفْعَلُ كان نكرة

منونا، وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدا غدا، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا غدا..."،[٣٤] ويقول: "فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين ألبتة، لأنه إنما أجري مُجرى الفعل المضارع"،[٣٥] وهذا يعتمد على المتكلم المنشئ للخطاب فإذا أراد أنّ الحدث قد وقع وانقطع فاسم الفاعل بغير تنوين، والقرينة التي تحدد معنى إثبات التنوين أو تركه في اسم الفاعل هي ما يفيد معنى الحال والاستقبال أو المضي.

الخطاب والسياق التخاطبي:

يلح سيبويه كثيرا على جانب المعنى والدلالة والمخاطب محتكما إلى مقياس الحسن والقبح وذوق العربية في صوغ أساليبها فما وافق ذلك قبله واستحسنه، وما خالفه فإنه يرده ويستقبحه. وذلك نحو قوله: "واعلم أنه لا يقال: قائما فيها رجلٌ، فإنْ قال قائل: اجعله بمنزلة: راكبا مرّ زيدٌ، وراكبا مرّ الرجل، قيل له: فإنّه مثله في القياس، لأن (فيها) بمنزلة مرّ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل، لأن (فيها)وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل ، وليس بفعل ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل، فأجره كما أجرته العرب واستحسنت... فإن قال: أقول: مررت بقائما رجلٍ، فهذا أخبث، من قِبَل أنه لا يُفْصل بين الجار والمجرور ومن ثمّ أسقط ربّ قائما رجلٍ، فهذا كلام قبيح ضعيف، فاعرف قبحه، فإنّ إعرابه يَسِير ولو استحسناه لقلنا هو بمنزلة فيها قائما رجل، ولكن معرفة قبحه أمثلُ من إعرابه".[٣٦]

فلم يكن سيبويه يرجح وجها إعرابيا إلا لأن المعنى يطلبه أو السياق يرشحه ومن هنا كانت عناصر النظام اللغوي وهي المتكلم (المرسل) والمتلقي (المخاطَب) والكلام (الرسالة) محور اهتمام سيبويه في أثناء عرضه المسائل النحوية والصرفية في كتابه، كما تحققت فكرة المقام ومقتضى الحال عنده من خلال ما يعرف بالقرائن الحالية أو المقالية،[٣٧] والمتتبع للكتاب يلحظ أيضا اهتماما كبيرا بتحليل التراكيب، فلا يقف عند وصف المواقف اللغوية، وإنما

ينتقل إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام. وقد تنبه سيبويه إلى دور السياق في تحديد البناء الداخلي للغة، وبيان المقصود من البناء الخارجي، فنجده يقول: "يقول الرجل :أتاني رجلٌ، يريد واحدا في العدد لا اثنين، فيقال، ما أتاك رجلٌ، أي أتاك أكثر من ذلك، أو يقول: أتاني رجل لا امرأة، فيقال: ما أتاك رجلٌ، أي امرأة أتتك. ويقول: أتاني اليوم رجلٌ، أي في قوته ونفاذه، فتقول: ما أتاك رجلٌ، أي أتاك الضعفاء. فإذا قال: ما أتاك أحدٌ صار نفيا"[٣٨]، فجملة: (ما أتاك رجل) تحتمل حسب السياق الذي ترد فيه أن تدل على العدد أي (ما أتاك رجل واحد بل أكثر) أو تدل على الجنس أي (ما أتاك رجل ذكر بل امرأة) أو تدل على الحالة (حالة الرجل) أي (ما أتاك رجل قوي بل ضعيف)، فالسياق هو الذي يرشحها لهذا المعنى أو ذاك. يقول الموسى إن: "كلمة (رجل) مرشّحة لأنْ تُخْلَص لشعبة من شعب معناها الصرفي وهي العدد، كما أنها مرشحة لأنْ تُخْلَص لشعبة أخرى من شعب معناها الصرفي وهي الجنس، وأنها أيضا أنها مرشحة لأنْ تُخْلَص لأحد ظلال المعنى الدلالي ... ولاحظ أن سياق الكلام والحال وما يكتنفه من قرائن كمعرفة المستمع بمقاصد المتكلم، هو العامل الحاسم في التمييز ونفي اللبْس".[٣٩]

ويحتكم سيبويه كذلك إلى مدلولات أنماط التركيب عند أبناء اللغة، فيلحظ أن هذه الأنماط في مقتضياتها الخارجية مركبة، وأنها تستلزم في التعبير عنها مركبا من العناصر اللغوية ، قال: "واعلم أن هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده، وذلك أنه لا يجوز أن تقول:كلمته فاه، حتى تقول: إلى فيّ؛ لأنك إنما تريد مشافهة، والمشافهة لا تكون إلا من اثنين، فإنما يصح المعنى إذا قلت: إلى فيّ. ولا يجوز أن تقول: بايعته يدا، لأنك إنما تريد أن تقول: أخذ مني وأعطاني، فإنما يصح المعنى إذا قلت: بيد؛ لأنهما عملان".[٤٠]

ولا يقف سيبويه عند حد النظرة المجردة، ولو كان كذلك لكان عليه أن يجيز قول القائل (هذا أنت)، كما يجيز قوله: (هذا سور القدس، وهذا جوابهم). وهو يتماشى مع نظام

الجملة وإعرابها ولكنه لا يجيزها لأنك "لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك، وإنما تشير إلى غيره".[٤١]

ويستمد هذا التعليل -كما يذهب الموسى - من تحليل موقف الإشارة، فقد لاحظ أنه يقوم في المواضعات المتعارَفة على جهات ثلاث: المتكلم (المشير)، والمشار إليه، والمخاطب (المشار له)، ولاحظ أن المخاطَب جهة لازمة من هذه الجهات، ولكنه جهة واحدة، فلا يجوز في حكم التحليل الخارجي للعبارة أن يكون المخاطَب مشارا إليه ومشارا له في آن معا.[٤٢]

وفي موضع آخر يحتكم أيضا للمعنى في توجيه الحركة الإعرابية ، والحكم على التركيب، فهو يجيز الجزم في نحو: (لا تدنُ من الأسدِ تسلمْ)، و(لا تعصِ اللهَ تدخلِ الجنةَ)؛ لأنّ التقدير: إنْ لا تدنُ من الأسدِ تسلمْ، وإنْ لا تعصِ اللهَ تدخلِ الجنةَ؛ فصح المعنى؛ لأن عدم الدنو سبب في السلامة، وعدم المعصية سبب في دخول الجنة. ويمنع الجزم في نحو: (لا تدنُ من الأسدِ يأكلُك)، و(لا تعصِ اللهَ تدخلُ النارَ)، لأنّ التقدير:[٤٣] إنْ لا تدنُ من الأسدِ يأكلُك، وإنْ لا تعصِ اللهَ تدخلُ النارَ. فهذا المعنى فاسد - ولا شك - والسبب هو تقدير (لا) بعد (إنْ الشرطية)، ولو لم يقدروها لاستقامت العبارة، واستقام المعنى. وقال سيبويه: "فإن قلتَ: لا تدنُ من الأسد يأكلْك فهو قبيح إنْ جزمت، وليس وجه كلام الناس".[٤٤]

من البدهي أن القرآن الكريم قد تنزل على العرب بلغتهم، مساوقا لأساليبهم، ومن هنا جاء تعليل الخليل الذي نقله سيبويه، وهو علم المخاطب ودلالة السياق على ذلك الحذف. ولأمر ما اكتفى الخليل وتلميذه بهذه العلة، لأن في تحديدها تجافيا عن روح التحليل البلاغي، وقد يكون فيه بعد عن المعنى المراد من تلك المحذوفات في التنزيل العزيز، ذلك لأن هذا الحذف يضفي على المعاني ظلالا خفيفة يذهب بها عقل المستمع ووجدانه كل مذهب،

وينفرج عن معان شتى يتحملها اللفظ بالتفسير أو التأويل بحسب مقتضى الحال وطبيعة المتلقين كل بحسب معتقده وغاياته.[٤٥]

كما اهتم سيبويه بالمعنى المعجمي للكلمة في توجيه الإعراب وهذا خلاف ما ذكره حسان من عدم الاهتمام بالمعنى المعجمي، فالفعل (رأى) عالجه معالجة معجمية سياقية مخاطبية، فإذا كان بمعنى الإبصار الحسي (الرؤية الحقيقية) يتعدى إلى مفعول واحد فقط، وإذا كان على معنى العلم الضمني يتعدى إلى مفعولين، يقول الموسى: إن سيبويه يمتحن الفعل (رأى)، "فيرى له عمقين دلاليين: فهو يأتي على معنى الإبصار الحسي (رؤية العين) وعلى معنى العلم الضمني، ويرى له معنيين نحويين... ويفزع سيبويه في البيان عن فرق ما بين المعنيين إلى المجال الاجتماعي، ويجرد من معطياته موقفا ساطع الدلالة هو موقف المتكلم إذا كان أعمى، فيقول متسائلا:[٤٦] ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول: رأيت زيدا الصالحَ".[٤٧] وهذا التوجيه ليس عند سيبويه وحده بل نهجه الجرجاني الذي لم يفصل بين معاني النحو والمعاني المعجمية، بل أكد أنه لا يمكن معرفة ترتيب الألفاظ أو تعليق بعضها ببعض إلا بعد معرفة معانيها في النفس، وتترتب الألفاظ في النطق في الوقت ذاته الذي تترتب فيه المعاني في النفس.

الخاتمة

نخلص من هذا البحث في مدونة سيبويه أن النظام اللغوي العربي الذي تجسد بالنظرية النحوية العربية نظام تواصلي راعى فيه سيبويه الأبعاد التداولية ووظيفية اللغة، وظهر لنا كيف حرص أيضا على تمثل النظام واقعا حيا، بين فيه كيفية تأليفه وتلاؤمه وتلازمه في إيصال الرسالة التبليغية لأطراف الخطاب.

هوامش البحث:

[١] انظر: علي، محمد يونس، **المعنى وظلال المعنى**، (بيروت: دار المدار الإسلامي، ط٢، ٢٠٠٧م).

[٢] انظر: الشريف الجرجاني، أبو الحسن علي، **التعريفات**، (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧١م)، ص٨٣ .

[٣] انظر: علي، محمد يونس علي، **المعنى وظلال المعنى**، ص١٥٠.

[٤] انظر: السابق نفسه، ص١٥١.

[٥] انظر: السابق نفسه، ص١٥.

[٦] السابق، ص١٥٢.

[٧] السابق، ص١٥٥ .

[٨] السابق، ص١٥٦ .

[٩] انظر: السابق نفسه، ص١٥٧.

[١٠] انظر: السابق نفسه، ص١٥٦.

[١١] انظر: العبد، محمد، **الخطاب والنص والاتصال**، ص٦٥.

[١٢] انظر: علي، محمد يونس، **المعنى وظلال المعنى**، ص١٦١.

[١٣] انظر: إبرير، بشير، **توظيف النظرية التبليغية في تدريس النصوص بالمدارس الثانوية الجزائرية**، بحث دكتوراه غير منشور، (الجزائر: جامعة عنابة، ١٩٩٩-٢٠٠٠)، ص٣-٤.

[١٤] ويحسن أن نشير إلى ما أشار إليه معظم الباحثين من كتاب سيبويه هو كتاب لغوي شامل: فيه مباحث في الأصوات ومباحث في الصرف والاشتقاق، والمعاني والبيان والبديع والأدب والنقد والرواية والسند والقراءة والتجويدن وفقه اللغة والعروض... وليس مجرد كتاب في النحو فإننا "نظلم الكتاب حينما نعتبره كتابا في النحو، كما نظلم النحو نفسه حينما نفهمه بذلك المعنى الضيق" ينظر: إبريز، بشير، **توظيف النظرية التبليغية**، ص٤.

[١٥] انظر: صالح، عبد الرحمن الحاج، **النحو العربي ومنطق أرسطو**، ص٧٩.

[١٦] انظر: محمد، أحمد سعد، **الأصول البلاغية في كتاب سيبويه**، ص٦١.

[١٧] السابق نفسه، ص٦١.

[١٨] انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، (بيروت: دار الجيل، د.ت)، ج١، ص٤٧.

[١٩] السابق نفسه.

[٢٠] انظر: إبريز، بشير، **توظيف النظرية التبليغية**، ص٩.

[٢١] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ١٠٣/٣.

[٢٢] انظر: محمد، أحمد سعد، **الأصول البلاغية في كتاب سيبويه**، ص٩٥.

[٢٣] السابق نفسه، ص٩٦.

[٢٤] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٢٣؛ و إبريز، بشير، **توظيف النظرية التبليغية**، ص٦-٧.

[٢٥] انظر: الموسى، نهاد، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، ص٨٨ .

[٢٦] انظر ما ذكره: الجندي، أحمد علم الدين، **من قضايا الفكر الأصولي وأثره في تيسير النحو العربي**، (القاهرة: عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٢م) ص ٤٤ ـ ٤٥ .

[٢٧] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص١١٤؛ و ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص ٣٩٠.٣٩١.

[٢٨] البيت مجهول القائل، ينظر: ابن جني، المرجع السابق نفسه ؛ وابن الأثير، **المثل السائر**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٩م) ج٢، ص٤١، ص١٧٨.

[٢٩] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص١١؛ وابن جني ، **الخصائص**، ج١، ص ٣٩٠.٣٩١ .

[٣٠] انظر: ابن الأثير، **المثل السائر**، ج٢، ص ١٩٠ .

[٣١] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٢٥ ـ ٢٦.

[٣٢] انظر: حسين، عبد القادر، **أثر النحاة في البحث البلاغي**، (مصر: دار النهضة، ١٩٨٥م)، **ص١١٠** .

[٣٣] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٢١ — ٢٢ .

[٣٤] السابق نفسه، ج١، ص١٦٤ .

[٣٥] السابق نفسه، ج١، ص١٧١ .

[٣٦] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص١٢٤ .

[٣٧] انظر: محمد، أحمد سعد، **الأصول البلاغية في كتاب سيبويه**، ص ٢٤١ .

[٣٨] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٥٥ .

[٣٩] انظر: الموسى، نهاد، **نظرية النحو العربي**، ص٩٠ ـ ٩١.

[٤٠] انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، **الكتاب**، ج١، ص٣٩٢؛ والموسى، نهاد، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، ص٩١.

[٤١] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص١٤١؛ والموسى، نهاد، **المرجع السابق نفسه**، ص٩٢.

[٤٢] انظر: الموسى، نهاد، **المرجع السابق نفسه**، ص٩٢ .

[٤٣] ولم يشترط الكسائي هذا الشرط – وهو تقديره " لا " ضمن جملة الشرط المقدرة – بل يقدر التقدير المناسب للمعنى الذي تدل عليه القرائن، إذ المعوّل عليه في جزم الجواب هو المعنى؛ فيصح الجزم – عنده – في كلتا الحالتين لصحة المعنى بتقدير " لا " في جملة الشرط المقدرة في المثالين الأولين، أي:" إنْ لا تدنُ منْ الأسدِ تسلم"، و"إنْ لا تعصِ اللهَ تدخلُ الجنةَ " وعدم تقديرها في المثالين الأخيرين؛ لأنه واضح فيهما أنّ قصد المتكلم:"إنْ تدنُ من الأسدِ يأكلك "،

و"إنْ تعصِ اللهَ تدخل النار". ونُسب هذا المذهب أيضاً – وهو صحة الجزم في نحو:"لا تدنُ من الأسدِ يأكُلُك " – إلى الكوفيين عامة. وصرح السهيليّ بجوازه، وقال بأن له نظائر وشواهد يطول ذكرها وخرّجه على ما ذهب إليه الكسائي ، أو على إضمار فعل يدل عليه النهي، أو أن يكون منجزماً على نهي آخر. وقال: إن الثلاثة الأوجه جائزة على أصول النحويين أجمعين وأجازه الأخفش لا على أنه جواب، بل حملاً على اللفظ الأول؛ لأنه مجزوم. وأجازه الجرميّ على قُبحٍ. واحتجّ المانعون بفساد المعنى عند تقدير " لا " بعد " إنْ " الشرطية، إذ سيصير"إنْ لا تدنُ من الأسدِ يأكلْك" ، وهذا محال، لأنّ تباعده لا يكون سببًا لأكله، ويجوز الرفع، أو إدخال الفاء والنصب. وقالوا بأنّ المضمر يجب أنْ يكون من جنس المظهر إذ لو خالفه لما دلّ عليه، فيجب أنْ تعاد "لا" في جملة الشرط المقدرة. أما المجيزون فاحتجوا بالقياس والسماع، بالقياس على النصب فكما جاز النصب في"لا تدنُ من الأسدِ فيأكَلَك" بثبوت الفاء والنصب، جاز الجزم عند سقوطها. وبالسماع ، فقد جاء في الأثر أنّ أبا طلحة قال للنبيّ – صلى الله عليه وسلم – في بعض المغازي:" لا تُشْرِفْ يُصبْك سَهْمٌ من سِهَامِهِمْ " –بجزم"يصبك"على جواب النهي – ينظر: وقفات في جزم المضارع في جواب الطلب وأثر المعنى على الحركة الإعرابية في الجواب، سلوى محمد عمر عرب، جامعة الملك عبد العزيز منشور على الإنترنت.

[٤٤] انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، **الكتاب**، ج٣، ص٩٧.

[٤٥] انظر: محمد، أحمد سعد، **الأصول البلاغية في كتاب سيبويه**، ص٩٥.

[٤٦] انظر: الموسى، نهاد، **المرجع السابق نفسه**، ص٩٢ .

[٤٧] انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، **الكتاب**، ج١، ص٤٠.